

السلطة جداراً لمسربي العقارات: أهالي بيت لحم يطردون

«ويكيليكس» وجود تدخل أميركي لدى العدو للاعتراف بالبطيريك ثيوفيلوس الثالث مقابل التزامات منه في «صفقة باب الخليل» المشار إليها. ووفقاً للوثائق عينها، قال بطيريك الروم الأرثوذكس كيربوس ثيوفيلوس الثالث، خلال لقائه الملحق السياسي الأميركي في 18 كانون الأول 2007، إن الوزير الإسرائيلي رافي إيتان أبلغ البطيريك في القدس مطلع ذلك الشهر أن «الحكومة الإسرائيلية اعترفت بي، لكنني أنتظر وثائق رسمية منها، وهي إجراءات تقنية».

في الوثائق نفسها، يؤكد ثيوفيلوس أن بطيريكته «ستحترم الاتفاقات السابقة مع الحكومة الإسرائيلية كافة، وتعامل قضية الأملاك الأرثوذكسية اليونانية في القدس الشرقية التي باعها البطيريك السابق أرنيسوس للإسرائيليين كمسألة قانونية». كما تكشف وثيقة سرية أخرى من «ويكيليكس»

صفقة سرية تم بموجبها بيع أراضٍ وبقية في أحياء غرب القدس تتبع الكنيسة الأرثوذكسية لبلدية العدو بغرض استثمار رجال أعمال إسرائيليين. وذكرت الصحيفة في عددها الصادر خلال تموز الماضي أن «الصفقة تشمل 500 دونم من أراضٍ البطيركية الأرثوذكسية

تكشف وثائق وتحقيقات عن عمليات بيع كبيرة للإسرائيليين وافق عليها البطيريك

في القدس تقع في حي الطالبية وحي المصلبة وعدة أحياء أخرى». وآنذاك، قَدَّم نحو 300 شخص شكوى لدى النائب العام في السلطة، أحمد براك، بحق ثيوفيلوس، ومجمعه في القدس المحتلة، لبيعه وتسريبه أملاك الفلسطينيين للعدو. تكشف وثائق

نزل برفقة موكبه إلى باب الكنيسة خشية وصول المتظاهرين إليه. في المقابل، عمل أمن السلطة على تأمين الحماية للبطيريك، عبر فرض طوق كامل في طريق مرور موكبه وقمع المتظاهرين.

ورغم أن محافظ بيت لحم جبرين البكري، ممثلاً عن عباس، ووزير السياحة رولا معاينة، عملاً على استقباله رسمياً قبل حضور رئيس السلطة، فإن بلديات بيت لحم وبيت ساحور وبيت جالا وآلاف المسيحيين قرروا مقاطعته، ما حدا به إلى تأجيل دخوله «المهد» حتى الواحدة ظهراً. وكان آلاف الناشطين عبر مواقع التواصل قد دشّنوا قبل زيارة البطيريك بأيام حملة واسعة (#المهد_لن_تخون) رفضاً للزيارة وبيع أراضي الوقف المسيحي للإسرائيليين، كما طالبوا بمقاطعة ثيوفيلوس وعزله من منصبه. وكانت صحيفة «كلكتيست» الإسرائيلية قد كشفت عن إبرام

«إن بيتي بيت للصلاة يدعه. إنا انتم. فجعلتموه مغارة لصوص». هكذا خاطب يسوع المسيح من طردهم عندما دخل ساحة الهيكل، وهكذا فعل أهالي بيت لحم خلال إحياء ذكرى الميلاد وفق التقويم الشرقي. إذ للمرة الأولى لا تسير المراسم وفق البروتوكول المعتاد. بعدما أمّعت المئات زيارة بطيريك الروم الأرثوذكس المتهم ببيع عقارات لإسرائيل، فيما عملت «السلطة» على تأمين موكبه. ثم على تعويضه باستقبال رسمي. حضره محمود عباس بنفسه بعدما رفض رؤساء بلديات المحافظة ملاقاته ثيوفيلوس

رام الله - الأخبار

رغم السخط الشعبي الواسع على زيارة البطيريك ثيوفيلوس الثالث لمدينة بيت لحم، جنوب الضفة المحتلة، والاحتجاجات التي نظمت لعرقلة دخوله كنيسة المهد لإحياء عيد الميلاد وفق التقويم الشرقي، فإن رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، تجاهل مطالب الجماهير، وأصر على إحسان استقبال البطيريك المنهم ببيع وتسريب عقارات (بيوت وأراض) لإسرائيل.

وعقب انتهاء الاحتجاجات، جاء عباس برفقة شخصيات رسمية، كرئيس الوزراء رامي الحمد الله، ورئيس «المخابرات» ماجد فرج، وجلس إلى جانب ثيوفيلوس مشاركاً في قُدّاس منتصف الليل الذي يُقام ضمن مراسم أعياد الميلاد، رغم أن السلطة تقول إنها تحارب تسريب العقارات لمصلحة الاحتلال رسمياً أو الجمعيات الاستيطانية.

ويتهم البطيريك بموافقته على إبرام صفقات أسفرت عن تسريب أراضٍ وعقارات مسيحية إلى شركات استيطانية إسرائيلية، إما بالبيع المباشر للعدو وإما عبر طرق ملتوية كالتأجير لعشرات السنين. ويعود أصل القضية إلى عام 2005، حينما انتخب ثيوفيلوس بطيريكاً بالإجماع، وما لبث أن برز

وتسبب الاحتجاج، في سابقة هي الأولى من نوعها، في عدم تلقي ثيوفيلوس الترحيب المعتاد عشية دخوله كنيسة المهد وفق البروتوكول، بل استقبال بالأحذية والبيض والنفايات، وهتافات: «الخاين برا برا... أرض الكنيسة حرة»، كما تناثر زجاج إحدى سيارات موكب البطيريك بفعل الرشق بالحجارة. ولأول مرة منذ سنين، لم يتمكن البطيريك من مغادرة سيارته للمشي على بلاط ساحة المهد كالمعتاد وفق المراسم، بل

عملت السلطة على تأمين موكبه ثيوفيلوس ثم تعويض استقباله بحضور رئيس السلطة (أ ف ب)



تحليل إخباري

خطة ننتياهو: أحفاد اللاجئين ليسوا لاجئين!

علي حيدر

بعد إعلان الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، القدس عاصمة للكيان الإسرائيلي، توالى القرارات السياسية والخطوات القانونية في تل أبيب، التي تستهدف كل العناوين المفترض أنها قضايا عالقة ويجري بحثها وحلها في إطار تسوية نهائية بين السلطة وإسرائيل. فعلى مستوى الضفة المحتلة، أصدرت اللجنة المركزية لحزب «الليكود» قراراً بضمها إلى إسرائيل عبر ضم المستوطنات المقامة عليها، وصنّق الكنيست على قانون «القدس الموحدة»، والآن جاء دور قضية اللاجئين.

من هنا، لم يكن قرار قضية تقليص تمويل «وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين» (الأونروا) في هذا التوقيت أمراً عرضياً، ولم يكن طرحه، أميركياً وإسرائيلياً، في أعقاب سلسلة قرارات وخطوات من الطرفين، إلا امتداداً واستكمالاً لمخطط مرسوم بدقة، كما يكشف سياق القرار ومضمونه، ويهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية. لذلك، كانت مسارعة ننتياهو إلى إعلان تأييده قرار ترامب تقليص تمويل «الأونروا» باعتباره مدخلاً لإنهاء مشكلة اللاجئين الفلسطينيين عبر إبقائهم حيث هم. وقضية اللاجئين الفلسطينيين نظرياً هي إحدى

القضايا العالقة بين السلطة والكيان الإسرائيلي، وحلّها كان مؤجلاً حتى التوصل إلى تسوية نهائية للصراع بينهما. وقبل قرار ترامب وبعده، يوجد إجماع إسرائيلي على رفض عودة اللاجئين الفلسطينيين في أي تسوية مفترضة، خاصة أن هذا الأمر يهدد الهوية اليهودية للدولة ويقوض استمرارها ويقلقها أمنياً. في المقابل، يعني مجرد تبني خيار التسوية السياسية مع الكيان الإسرائيلي بالضرورة الاستعداد لصيغة تطمئن الإسرائيلي، والبحث عن حلول للقضية خارج إطار العودة.

وكما عمد الأميركي إلى محاولة تصفية قضية القدس عبر حسم الموقف منها، قبل أي تسوية نهائية، يعمد هو والإسرائيلي إلى تصفية ما بقي من قضايا متعلقة بقضية اللاجئين، حتى لا يبقى هناك أي ذكر لهذه القضية، على قاعدة أنه لم يعد يوجد لاجئون كي تبحث عودتهم إلى فلسطين المحتلة. وإنسجاماً مع مبدأ التناغم والتكامل بين واشنطن وتل أبيب، حرص مكتب ننتياهو على أن يؤكد في بيان أن رئيس الحكومة «يدعم النهج الدقيق الذي يتبناه الرئيس ترامب ويؤمن بضرورة اتخاذ خطوات عملية لتغيير الموقف الذي تخلد بموجبه الأونروا».

في هذا السياق، نقلت صحيفة «هارتس» عن مصدر دبلوماسي إسرائيلي رفيع المستوى قوله

إن ننتياهو «يفضّل تقليص الميزانيات (للاونروا) تدريجاً، رغم التباين داخل الإدارة الأميركية في هذا الشأن». ويبدو أن رئيس حكومة العدو يهدف إلى اعتماد المرحلة في التقليص تبادلاً لتدابير تؤدي إلى إعادة تصدير القضية في المشهد السياسي نتيجة ما قد يترتب عن تقليص واسع يترك أثره السلبي الكبير في اللاجئين.

في كل الأحوال، يرى القادة الإسرائيليين أن «الأونروا» تخلد مشكلة اللجوء الفلسطيني لكونها ما زالت تتعامل معهم على أنهم لاجئون، وهو ما يعني بالضرورة أن لهم وطناً هُجِّروا منه

«هارتس»: ننتياهو يفضل تقليص الميزانيات للأونروا تدريجاً

قسراً، فيما تسعى إسرائيل إلى حل هذه القضية عبر توطينهم في البلاد التي يقيمون فيها. لذلك، حرص ننتياهو على شنّ هجوم لاذع ضد الوكالة الدولية خلال جلسة الحكومة أمس، مشدداً على اتفاقه التام مع الانتقادات اللاذعة التي وجهها ترامب إلى «الأونروا»، ولافتناً إلى أنها تساهم في الإبقاء على مشكلة اللاجئين وتحافظ على «رواية ما يسمى حق العودة بهدف القضاء على

دولة إسرائيل، وبالتالي يجب على الأونروا أن تنقضي».

وادعى ننتياهو أن «الأونروا منظمة أقيمت بصورة منفردة قبل 70 عاماً فقط من أجل اللاجئين الفلسطينيين، فيما توجد لجنة تابعة للأمم المتحدة لمعالجة مشكلات بقية اللاجئين في العالم، وبطبيعة الحال، هذا يخلق وضعاً تعامل فيه الأونروا أحفاد اللاجئين الذين لا يعتبرون لاجئين على أنهم كذلك، وبعد مضي 70 عاماً يتعامل أحفاد اللاجئين على أنهم لاجئون، لذا يجب وقف هذه السخافة». وتابع: «قدمت اقتراحاً بسيطاً بنقل التمويل المخصص للأونروا تدريجاً، إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين»، وذلك لتقديم الدعم إلى اللاجئين الحقيقيين، لا إلى لاجئين وهميين».

في إطار متصل، رأى وزير الاستخبارات إسرائيل كاتس، أن «الأونروا هي التي تخلد اللجوء... من خلال تمويل أحفاد الأجداد الذين يصنفون لاجئين. مصلحة إسرائيل اليوم هي حل مشكلة اللاجئين حيث يقيمون، وهذا النقاش هو الأكبر منذ عام 1948، لذلك قرار ترامب كفكرة وكتوجه أمر جيد، ومع ذلك هذا قرار أميركي ومال أميركي. إنها مئات ملايين الدولارات ولا يريد أن يمنحها لمن لا يوجد منه جدوى ولا يأخذ بالاعتبار سياساته».